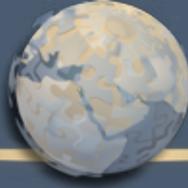


Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

إلى أين تفضي "الدبلوماسية الخفية" حول سوريا؟



تقدير موقف

5 سبتمبر 2019

إلى أين تفضي "الدبلوماسية الخفية" حول سوريا؟



احتباس الأزمة السورية والبحث عن أفكار جديدة

يرأح ملف الأزمة السورية في هامش أولويات القوى الفاعلة، والتي تركز في الفترة الحالية على تحجيم المد الإيراني، وترغب في استخدام الملفات العالقة في سوريا كأوراق تفاوضية للتوصل إلى تفاهات فيما بينها.

وكانت الولايات المتحدة وفرنسا قد دعنا سابقاً (27 يونيو) للتخلي عن مشروع اللجنة الدستورية السورية والبحث عن بدائل أخرى إلى حالة الجمود التي وصل إليها ملف الأزمة، حيث طلب السفير الأميركي في مجلس الأمن، جوناثان كوهين، من مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا، غير بيدرسون، بأن يفكر بمبادرة أخرى غير اللجنة الدستورية، بسبب عدم التقدم في تشكيلها، مؤكداً أنه: "حان الوقت بعد 71 شهراً من إعلان بدء تشكيل اللجنة الدستورية في سوتشي، أن ندرك بأن الملف لم يتقدم ولا يزال بعيد المنال".

وعلى الرغم من إعلان دمشق (10 يوليو) إحراز "تقدم كبير" نحو تشكيل لجنة دستورية تعمل الأمم المتحدة على تأليفها، إلا أن أيّاً من القوى الإقليمية أو الدولية أخذت ذلك على محمل الجد، حيث استمرت جهود واشنطن في تعزيز عزلة النظام والإمعان في تجميد المسار السياسي، وذلك بالتزامن مع تراجع الموقف العربي الذي يدرك أن التصريحات المتفائلة الصادرة من دمشق تأتي للخروج من أزماتها السياسية والاقتصادية.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد بنى آمالاً كبيرة على مؤتمر القدس لانتزاع اعتراف رسمي من واشنطن وتل أبيب بشرعية نظام بشار الأسد ودعم مشاريع إعادة الإعمار في سوريا، إلا أن مستشار الأمن القومي الروسي نيكولاي باتروشييف عاد من تل أبيب (1 يوليو) بخيبة أمل كبيرة نتيجة تنصل واشنطن من التزامات سابقة بتحقيق الاستقرار في سوريا، معتبرة أنها: "مهمة حكومة دمشق، وليس هناك سبب يدعو إلى إشراك القوات الأمريكية في الحكم التنافسي بسوريا".

وتحدثت المصادر نفسها عن رفض واشنطن دعم جهود روسيا في مشاريعها اليائسة لتأهيل الأسد والبدء ببرامج إعادة الإعمار، والاتجاه بدلاً من ذلك نحو تعزيز نفوذها شرقي البلاد.

وفي مقابل تيقن تركيا عدم قدرتها على الاستمرار في دعم الفصائل لتبني خطة دفاعية غير محدودة الأجل في إدلب؛ تدرك روسيا أن محاولة بسط السيطرة على كامل المحافظة قد تفضي إلى نتائج عكسية نظراً لضعف قوات النظام، ولا ترغب أنقرة وموسكو في فقدان التحالف فيما بينهما، حيث تضع موسكو على رأس أولوياتها هدف تقويض حلف "ناتو" وإخراج تركيا تدريجياً من الحلف، خاصة وأن الطرفين متفقان على وقف الدعم الأمريكي للوحدات الكردية وتعزيز التعاون العسكري المتمثل في تزويد تركيا بمنظومة "إس-400".

كما يدرك أردوغان أنه من غير الممكن حرق الجسور التي تربطه بموسكو؛ إذ إنه لا يثق بالأمريكان، الذين يبرمون اتفاقيات ولا يلتزمون بها من جهة، ويربطون وجودهم ومصالحهم بالوحدات الكردية من جهة ثانية.

ويزداد مشهد الصراع الإقليمي تعقيداً نتيجة توجه طهران لإفساد أية تفاهات يمكن إبرامها في منأى عنها، وتوسيع تل أبيب مجال قصفها الجوي ليشمل لبنان والعراق بالإضافة إلى سوريا، حيث نتج عن تلك السياسات المتناقضة حالة من الاحتباس الذي دفع بمختلف الأطراف الفاعلة لتحريك ملفات الدبلوماسية "السرية" أملاً في التوصل إلى اتفاقيات صلبة يمكن أن تحرك المياه الراكدة.

ويمكن تفصيل أهم ملامح الدبلوماسية الدولية الخفية إزاء سوريا فيما يلي:

1-التوافق الأمريكي-الروسي لإدخال تل أبيب في ترتيبات الحل النهائي

أحدث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تحولاً كبيراً في تعامله مع الملف السوري عندما طلب من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو (27 فبراير 2019) وضع تصور لمعالجة الأزمة السورية، ما دفع بحكومة تل أبيب لوضع رؤية تسهم في حلحلة استعصاء المشهد السوري .

وترى تل أبيب أنه من الممكن إقناع بوتين بتغيير شركائه في سوريا، خاصة وأن العملية الدبلوماسية مع حلفائه التقليديين في أستانة (تركيا وإيران) لا تحقق أية نتائج تذكر، في حين تشترك واشنطن وموسكو في إبداء مشاعر السخط إزاء تعنت أنقرة وامتناعها عن تنفيذ خطوات تم الاتفاق عليها بشأن "هيئة تحرير الشام" في إدلب.

وفي الثالث من شهر مارس الماضي؛ أبلغ نتنياهو مجلس الوزراء أنه "اتفق أخيراً مع بوتين على هدف مشترك يتمثل في العمل على سحب القوات الأجنبية التي وصلت إلى سوريا بعد اندلاع الحرب الأهلية"، وأنهم سيعملون على تحقيق الهدف "معاً مع جهات أخرى" لم يسمها.

ودار الحديث في تلك الفترة عن إمكانية دمج مساري "أستانة" و"جنيف"، والدفع بدبلوماسية روسية-أمريكية من شأنها تنحية كل من أنقرة وطهران، وإدخال تل أبيب في الملف السوري بصورة أكثر فاعلية من ذي قبل، ونتج عن تلك الدبلوماسية الحثيثة توافق الرئيسين؛ ترامب وبوتين، على دعم موقف نتنياهو كشريك أمني في المنطقة، واعتبار أمن تل أبيب محورياً للإستراتيجية العسكرية المشتركة بين البلدين.

ومثل إعلان البيت الأبيض تشكيل شراكة: أمريكية-إسرائيلية-روسية، مفاجأة لدول المنطقة وعلى رأسها تركيا وإيران، إذ لم يسبق أن تم دعوة إسرائيل أو أية دولة شرق أوسطية أخرى للمشاركة على قدم المساواة في مفاوضات بين القوتين العظميين حول قضايا الأمن الإقليمي، وذلك من خلال المؤتمر الثلاثي الذي عقد نهاية شهر يونيو الماضي، والذي أكدت فيه كل من واشنطن وموسكو رفع رتبة إسرائيل إلى "شريك إستراتيجي" في المنطقة، وذلك بالتزامن مع التحضيرات الجارية للكشف عن تفاصيل "صفقة القرن" والتي تواجه معارضة عربية كبيرة قبل الإعلان عنها.

2- المفاوضات بين دمشق وتل أبيب

في إطار سعيها لدفع القوى الإقليمية إلى الاعتراف بحكم بشار الأسد وإعادة العلاقات الدبلوماسية معها؛ سربت موسكو معلومات حول موافقة واشنطن وتل أبيب على إعادة تأهيل النظام مقابل صفقة تتضمن خروج إيران من سوريا، كما سربت شائعات حول رغبة دمشق في إقامة علاقات دبلوماسية مع تل أبيب عقب تسليم دمشق رفات الجندي الإسرائيلي زخاريا باوميل (أبريل 2019) الذي فقد في معركة بسهل البقاع اللبناني قرب الحدود السورية عام 1982، كبادرة حسن نية من قبل النظام.

وجاءت حركة التعيينات الأمنية في مطلع يوليو الماضي بهدف تأهيل أجهزة الاستخبارات السورية لمرحلة جديدة من التطبيع مع تل أبيب، حيث تم تعيين اللواء غسان إسماعيل مديراً للمخابرات الجوية، وكلف بفتح قنوات للتواصل مع تل أبيب.

وتحدث موقع "ديبكا" الاستخباراتي (20 يوليو 2019) عن إجراء بشار الأسد اتصالات مباشرة مع بنيامين نتنياهو بوساطة من الكرملين، وبعلم البيت الأبيض الذي اطلع على تفاصيل تلك المفاوضات.

وأكد الموقع أن نتياهو أطلع الرئيس الأمريكي على محتوى محادثات جرت بينه وبين بشار الأسد (8 يوليو 2019)، بوساطة من بوتين، حيث تعهد بشار الأسد بالحفاظ على حالة السلم في المناطق الحدودية، ومنع القوات الإيرانية وعناصر "حزب الله" من توجيه ضربات لإسرائيل عبر الأراضي السورية، وإبعاد جميع الوحدات القتالية والمنظومات الصاروخية عن الجولان، ومنع الطائرات الإيرانية المسيرة من استخدام المجال الجوي السوري للهجوم أو التجسس على إسرائيل، وعدم السماح لإيران بالسيطرة على أي مرفق إستراتيجي من قطاعات الاقتصاد السوري، وخاصة ميناء اللاذقية، وطمأن الأسد نتياهو بأن العقد الذي تم توقيعه مع الإيرانيين لإدارة الميناء لن يتم تنفيذه في أي وقت قريب.

وفي المقابل تعهد نتياهو لبشار الأسد بتقديم كامل الدعم الأمني والدبلوماسي لتحقيق التطبيع الإقليمي، وتمكين قوات النظام من السيطرة على المناطق الحدودية، وطمأنه بأن تل أبيب ستقنع الفصائل المتعاونة معها في القنيطرة بتحويل ولائها للنظام.

واستنتج ترامب من إحاطة نتياهو؛ أن بشار الأسد يرغب في توظيف النفوذ الإسرائيلي في واشنطن لإقناع إدارته بسحب الحظر الذي فرضته على الدول العربية للتطبيع مع نظامه، وحملها على استئناف العلاقات الدبلوماسية مع دمشق وتقديم التمويل اللازم لإعادة الإعمار.

وكانت مصادر أمنية مطلعة قد سربت تفاصيل لقاء عقد -بوساطة روسية- لمدة أربع ساعات بين مدير إدارة المخابرات الجوية السابق اللواء جميل الحسن مع الاستخبارات الإسرائيلية (30 يونيو 2019) في منطقة "أم اللوقس" الحدودية، ودار الحديث فيه حول: إمكانية دمج الفيلق الخامس ضمن القوات الحكومية وتثبيته في الهياكل العسكرية، وسبل نقل الميليشيات الموالية لإيران بعيداً عن الحدود.

ووفقاً لمصادر مطلعة فإن إيران تلقفت أنباء عزل اللواء الحسن باهتمام كبير، وعرضت عليه مغريات للخروج من سوريا، ما دفع بالنظام لوضعه تحت الإقامة الجبرية، ومنعه من السفر إلى رومانيا بحجة العلاج، حيث سربت الاستخبارات الروسية لدمشق معلومات حول اتصالات "سرية" أجراها الحسن مع مسؤولين إيرانيين للحصول على معلومات حساسة بشأن المفاوضات التي أجراها النظام مع تل أبيب.

3- دبلوماسية تل أبيب لتوسيع نفوذها الإقليمي

على إثر فشل مشروع ترامب لإنشاء تحالف "ناتو عربي" لمجابهة النزعة التوسعية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، وتعرقل خطة تشكيل "عملية الحارس" التي تهدف إلى "زيادة الإشراف والأمن في المياه الرئيسية في الشرق الأوسط لتأمين حرية الملاحة"؛ بادرت تل أبيب إلى استغلال التردد الإقليمي لتعزيز نفوذها الأمني والعسكري، حيث قامت بتوسيع رقعة ضرباتها للميلشيات الإيرانية في سوريا والعراق ولبنان.

وتزامنت تلك العمليات مع دبلوماسية إسرائيلية مكثفة في شهر أغسطس الماضي هدفت إلى إقناع بعض دول مجلس التعاون بمشاركة تل أبيب في توفير الحماية الأمنية لممرات الملاحة البحرية في الخليج العربي من خلال تقديم المعلومات الأمنية والمساعدة الاستخباراتية.

وأكد وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس (6 أغسطس) أنه: "أصدر تعليمات لوزارة الخارجية بالعمل مع كل الجهات ذات العلاقة في إسرائيل للاشتراك في جهود الحماية لحركة الملاحة البحرية في الخليج العربي، لأن هذا الأمر يمثل مصلحة إسرائيلية واضحة وأساسية، من خلال استراتيجيتها لاحتواء التهديد الإيراني في تلك المنطقة، وتقوية العلاقة بين إسرائيل ودول الخليج العربي، وهي سياسة يقودها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو".

وأكد "مركز بحوث الأمن القومي" التابع لجامعة "تل أبيب"، في تقريره الإستراتيجي، تنامي المنافسة الدولية والإقليمية الشديدة من أجل السيطرة على المسارات التجارية والملاحة البحرية في المنطقة العربية، معتبراً وجود فرصة سانحة لدى تل أبيب في المنافسة على البحر الأحمر عبر تثبيت تواجد اللاعبين المختلفين على طول مسارات الوصول الجنوبية حتى خليج إيلات وقناة السويس، وسيوفر ذلك فرصاً لتدخل إسرائيل (سراً) في تلك المشاريع.

وتتزامن مشاريع تل أبيب لتعزيز نفوذها السياسي في سوريا، والعسكري في الخليج العربي، مع العمل على نشر أذرعها الاستخباراتية شرق أفريقيا، وخاصة في الصومال وكينيا، بالإضافة إلى فتح جبهة جديدة وسط أفريقيا، عبر الانضمام إلى مقر القيادة الأمريكية في أفريقيا (أفريكا كومان) والتي تضم فرنسا وخمسة بلدان أفريقية هي: بوركينا فاسو، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد، وذلك بهدف بناء مجموعة قوات خاصة عابرة للحدود يطلق عليها اسم "جي-5" لمحاربة ما يُطلق عليه: "الإرهاب الإسلامي".

وفي لقاء رئيس جمهورية تشاد (التي تعتبر أكبر المساهمين في المجموعة)، إدريس ديبي، مع بنيامين نتنياهو في العاصمة انجamina؛ تم إبرام مجموعة اتفاقيات اقتصادية وعسكرية تُقدّم بموجبها تل أبيب الدعم الاستخباراتي والعسكري لمجموعة الخمسة، حيث التزم الجيش الإسرائيلي وجهازي "شين بيت" و"الموساد" بتقديم خبراتهم في تأسيس وتشغيل قوة مجموعة دول الساحل الخمسة، وتشكيل شعبة للاستخبارات وتدريب عناصرها، وتدريب الدول الإفريقية على تكتيكات مكافحة الإرهاب، وإنشاء ذراع سلاح جوي مؤلفة من طائرات استطلاع غير مأهولة لجمع المعلومات الاستخباراتية وشن الهجمات الصاروخية على تجمعات "الإرهابيين"، بالإضافة إلى التزام الاستخبارات الإسرائيلية بتعقب ومحاربة ثلاث جماعات هي: "بوكو حرام"، و"القاعدة في المغرب"، و"داعش"، وتزويد مجموعة الخمسة بالسلاح والمنظومات الاستخباراتية لمحاربة هذه الجماعات، وتحصل الشركات الإسرائيلية في المقابل على عقود للاستثمار في تشاد وتطوير قطاعي الماء والزراعة.

4- طهران تفتح قنوات للدبلوماسية الخفية

تعتقد القيادة الإيرانية أن عدم الامتثال للضغوط الأمريكية، وتصعيد الموقف قد منحها مكاسب أكبر من سياسة الالتزام وضبط النفس، ويرى علي خامنئي -والمتشددون المحيطون به- ضرورة الاستفادة من ارتجالية ترامب وارتباك إدارته، عبر مد قنوات التفاوض الخلفي متعدد الأطراف لتشتيت خصومهم وكسب المزيد من الوقت، خاصة وأن ترامب ليس لديه اهتمام كبير بالدبلوماسية البطيئة والمستقرة، ولا يحظى بدعم حلفائه الغربيين والعرب، كما أن إدارته تبدو غير منسجمة فيما بينها.

ولتعزيز موقفها التفاوضي؛ هدت إيران (18 أغسطس) باحتجاز السفن الأمريكية في مضيق هرمز، وذلك في أعقاب احتجاز ناقلة النفط البريطانية، وأكدت مصادر كردية أن الحرس الثوري الإيراني شرع في حشد قواته قرب الحدود مع إقليم كردستان العراق بهدف التعامل مع التصعيد الإسرائيلي وتنفيذ عمليات نوعية ضد القواعد الأمريكية داخل العراق.

وتتزامن الإجراءات التصعيدية الإيرانية مع فتح طهران قنوات "سرية" للتواصل مع واشنطن، أحدها عبر السفارة السويسرية في واشنطن، حيث لعب الدبلوماسي السويسري "أرنولد هينينغر" الذي يتمتع بعلاقة وثيقة مع الرئيس حسن روحاني دوراً مهماً في توصيل رسائل مباشرة بين الأمريكيين والإيرانيين.

كما تم فتح قناة تواصل ثانية عبر الرئيس العراقي برهم صالح، ودخل وزير الخارجية العماني يوسف العلوي خط الوساطة، حيث كان له دور بارز في نقل الرسائل بين طهران وواشنطن خلال عهد أوباما.

ووفقاً لمصادر مطلعة؛ فإن وزير الخارجية العماني ناقش في زيارته الأخيرة لطهران (27 يوليو) سبل وقف التصعيد بين الطرفين، وعرض مقترحاً لواشنطن يتضمن تخفيف وطأة العقوبات الاقتصادية مقابل الشروع في مفاوضات جديدة حول الملف النووي الإيراني، وأفضت المباحثات عن اعتماد نائب وزير الخارجية عباس عرقجي مسؤولاً لملف التفاوض بدلاً من وزير الخارجية ظريف، وترشيح ترامب مبعوثه الخاص لإيران بريان هوك مفاوضاً عن الطرف الأمريكي.

وأشارت المصادر نفسها إلى أن الوساطة العمانية (التي تمت بسرية تامة وفي منأى عن الحلفاء) قد أقنعت كلاً من الرياض وأبو ظبي أن الولايات المتحدة غير جادة في موقفها إزاء إيران، ما دفعهما لفتح قنوات تفاوض خاصة بهما مع إيران في معزل عن واشنطن، وتوقعت أن تفضي تلك المفاوضات -غير المعلنة- إلى تهدئة الوضع في مياه الخليج العربي وكذلك في اليمن.

5- المفاوضات بين أنقرة ودمشق

تشهد الدبلوماسية "السرية" بين أنقرة ودمشق نشاطاً موسمياً منذ عام 2016، حيث جرت اتصالات بين ضباط أترك ومسؤولين سوريين، وتحدث زعيم حزب الوطن الاشتراكي المعارض، دوغو بيرنيسيك، ونائبه الجنرال إسماعيل حقي بيكين، وهو قائد سابق للاستخبارات العسكرية التركية لمجلة "فورين بوليسي" الأميركية عن تبادل رسائل بين مسؤولين أترك وسوريين.

وأكد تقرير مجلة "فورين بوليسي" أن قادة ذلك الحزب لا يزالون يمررون رسائل بين مسؤولي الحكومتين التركية والسورية، خاصة وأن: "أزمة اللاجئين المتصاعدة والحملة العسكرية الروسية في سوريا وسيطرة الميليشيات الكردية على الجزء الشمالي من البلاد، لا تترك لتركيا خياراً سوى التعامل مع نظام الأسد".

وأضافت المجلة أن "بيكين" زار دمشق ثلاث مرات برفقة ضباط أترك متقاعدین، والتقوا بمسؤولين سوريين، بينهم اللواء علي مملوك واللواء محمد ديب زيتون، ووزير الخارجية وليد المعلم ونائبه فيصل المقداد، وعبد الله الأحمر، مساعد الأمين العام لحزب البعث السوري، وركزت تلك اللقاءات على كيفية تمهيد الأرضية لاستئناف العلاقات الدبلوماسية والتعاون السياسي بين تركيا وسوريا، ونقل إلى مسؤولين كبار في الجيش التركي وفي وزارة الخارجية خلاصة محادثاته، موضحاً أنه لمس تحولاً تدريجياً في مواقف المسؤولين الأتراك إزاء سوريا.

وتحدثت مصادر استخباراتية عن لقاءات عقدت بعد ذلك على مستوى قادة في الأجهزة الأمنية بين البلدين في دمشق وكذلك في إقليم "هاتاي" بهدف تحييد عوامل التوتر بين الطرفين.

وبالتزامن مع اندلاع العمليات العسكرية الأخيرة في إدلب، وضيق خيارات أنقرة إزاء تقدم الميليشيات المدعومة من قبل روسيا وإيران؛ كشفت مصادر مطلعة عن فتح أنقرة قنوات جديدة للتواصل مع النظام، مؤكدة عقد رئيس الاستخبارات التركية حقان فيدان لقاءً مع رئيس الأمن القومي اللواء علي مملوك، حيث عرض الطرف التركي مقترحاً للتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار.

وتعزز تلك الاتصالات التكهّنات برغبة أنقرة في احتواء الموقف المتدهور في إدلب، ومقايضة ذلك بصفقة مع دمشق وموسكو شرقي الفرات، خاصة وأن بوتين لا يريد خسارة حليفه التركي، بل يرغب بالاستمرار في إضعاف العلاقات التركية-الأمريكية، في حين ترغب طهران في الاحتفاظ بعلاقة وطيدة مع أنقرة للتنسيق في الملف الكردي والتخفيف من وطأة العقوبات المفروضة عليها.

6- المفاوضات الروسية-التركية

تتجه موسكو وأنقرة لصياغة اتفاق جديد على أنقاض تفاهات "سوتشي"، ورسم خطوط جديدة للتماس عقب سيطرة قوات النظام على خان شيخون ومناطق شمال محافظة حماة.

وتؤكد مصادر مطلعة أن موسكو وأنقرة تعملان -في الخفاء- على إسقاط البنود التي عفا عليها الزمن في "مذكرة تثبيت الوضع في إدلب"، بحيث تقدم تركيا تنازلات أساسية للتوصل إلى تسوية في سوريا، وتوافق روسيا في المقابل على إنشاء "شريط آمن" يُمكّن تركيا من السيطرة على المنطقة الحدودية الملاصقة للطريقين "إم-4" و"إم-5"، والاحتفاظ بمدينة إدلب.

كما تُقرّ موسكو بسيطرة الجيش التركي على "منطقة آمنة"، يتم رسم حدودها فيما بعد، لإيواء اللاجئين، ومنع قوات النظام من اجتياحها، وتعترف بنفوذ تركي مشابه لوضعها في عفرين ومنطقة "درع الفرات" الخاضعتين للحماية التركية.

وإذا التزم النظام بخطوط التماس الجديدة فسيحتفظ بالمناطق التي سيطر عليها مؤخراً، وسيحظى بهدنة تتيح له مجال التفاوض أنفاسه بعد خسارة أكثر من ألفي مقاتل في المعارك الدائرة منذ شهر أبريل الماضي، فضلاً عن تمكينه (وفق الاتفاق الجديد) من فتح الطريقين السريعين اللذين يربطان حلب وشرق سوريا بدمشق واللاذقية.

ويؤكد المصدر نفسه أن النظام لا يرغب حالياً في السيطرة الكاملة على محافظة إدلب، إذ سيساعده إنشاء منطقة آمنة في إبقاء نحو 3,5 مليون لاجئ من "المعارضين السنة" خارج مناطق حكمه، بالإضافة إلى نحو 6,5 مليون لاجئ آخر أغلبهم من المعارضين، الأمر الذي يتيح له الاستمرار في سياسات التطهير العرقي وإحلال الفئات الموالية له في المناطق التي سيطر عليها حديثاً، كما فعل في حمص وحلب ودمشق وريفها.

وبالتالي فإن إبقاء منطقة جديدة لخفض التصعيد، ستحقق مصالح أساسية للنظام الذي يرغب في بقاء المهجرين بعيداً عن سيطرته، وإلقاء العبء الأمني والاقتصادي على تركيا بدلاً من تحمله.

وبالإضافة إلى المكاسب التي سيحصل عليها النظام؛ ترغب موسكو في إبرام "تفاهات" جديدة (دون التوصل لتسوية نهائية) لإعادة رسم خرائط النفوذ بينها وبين أنقرة، فيما يحمي قاعدة حميميم من الصواريخ التي تستهدفها، كما يُتوقع أن تتضمن الصفقة الجديدة توافق الدولتين على توجيه ضربة مشتركة لهيئة تحرير الشام والجماعات الموالية لها وإجلائهم من المحافظة، وإجبار الفصائل على الانسحاب من معقلهم تدريجياً بدءاً من معبر باب الهوى.

ووفقاً للمصادر نفسها فإن المباحثات التي دارت بين الطرفين قد أفرزت تفاهات جديدة، يقضي بتشكيل فرق عسكرية واستخباراتية مشتركة لتحديد "الإجراءات المشتركة الإضافية" التي سترسم معالم صفقة جديدة سيتم التفاهم عليها في القمة الثلاثية بين بوتين وأردوغان وروحاني بأنقرة في 16 سبتمبر.

7- الدبلوماسية الأمريكية لتعزيز "قسد"

بينما يحتدم المشهد العسكري شمال غربي البلاد؛ تسابق الدبلوماسية الأمريكية "الخفية" الوقت للتوصل إلى ترتيبات تضمن مصالحها في الشمال الشرقي، حيث رعت واشنطن في الأسابيع الماضية مفاوضات بين "قوات سورية الديمقراطية" وإقليم كردستان العراق، للتوصل إلى اتفاق بشأن مستقبل "قسد" في المنطقة.

كما أجرت الإدارة الأمريكية مباحثات "سرية" مع السلطات الألمانية حول سبل تقديم دعم جوي للقوات البرية التي من المفترض أن تشرف على المنطقة الآمنة المزمع إنشاؤها شمال سوريا، حيث تدرس برلين إرسال مقاتلات حربية للقيام بدوريات جوية داخل المجال السوري.

وفي منتصف شهر يونيو الماضي زار وفد أمريكي-سعودي مناطق سيطرة ميليشيات الحماية في دير الزور، حيث التقى نائب وزير الخارجية الأمريكي جويل رابيون، والمستشار الأمريكي الخاص في قوات التحالف الدولي وليام روباك، ووزير الدولة السعودي تامر السبهان عدداً من مسؤولي "قسد"، ودار الحديث حول: "آلية تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والخدمي لمحافظة دير الزور".

ووفقاً لمصدر أمني مطلع؛ فإن الإدارة الأمريكية: "تعمل من خلال قنوات خلفية للتوصل إلى اتفاق يشكل منعطفاً إستراتيجياً كبيراً لواشنطن" التي ترغب في الحصول على موافقة روسية على إنشاء منطقة آمنة في الشمال السوري تنقسم إلى قطاعين: الأول تحت السيطرة العسكرية التركية، والثاني تحت سيطرة الوحدات الكردية، على أن تؤمّن القوات الجوية الأمريكية القطاعين، وتمنع التعديلات والتجاوزات التي قد يقوم بها أي طرف ضد الطرف الآخر، وامتناع القوات التركية من دخول مناطق شرق الفرات، مقابل تعهد الوحدات الكردية بعدم دخول أو استخدام عناصر "حزب العمال الكردستاني" الانفصالي إلى مناطقهم، ومنعهم من شن هجمات على تركيا انطلاقاً من الأراضي السورية.

وكانت رئيسة الجناح السياسي لقوات سوريا الديمقراطية، إلهام أحمد، أكدت أن قوات "قسد" المدعومة من الولايات المتحدة قد درست آليات الاندماج مع قوات بشار الأسد بعد أن تكمل الولايات المتحدة انسحابها من البلاد، مشيرة إلى أنه: "يمكن أن تكون قوات سوريا الديمقراطية جزءاً من الجيش السوري الجديد"، ومؤكدة أن الإدارة الأمريكية لم تعترض على فتح كرد سوريا مفاوضات مع دمشق بهدف: رسم خارطة طريق تقود إلى سوريا ديمقراطية لامركزية، وإقامة نموذج شبيه بإقليم "كردستان العراق" في الشمال السوري، ومنح الأكراد إدارة ذاتية ضمن الدولة السورية.

التفكير خارج الصندوق

يتضح من خلال استعراض قنوات "الدبلوماسية الخفية" حول سوريا، أن جميع الأطراف الفاعلة بدأت تنخرط في البحث عن آفاق جديدة للتوصل إلى تفاهات خارج الإطار التقليدي المتمثل في الوساطة الأممية بجنيف، وفي مسار أستانة الذي فقد صلاحيته نتيجة العمليات العسكرية الجارية في إدلب.

وتكشف التسريبات عن عدد من الخرائط التي يتم تداولها في كواليس "الدبلوماسية الخفية"، تتضمن:

- 1- خرائط تتناول تقسيم مناطق السيطرة والنفوذ بين تل أبيب وموسكو في الجنوب السوري.
- 2- خرائط يتم تداولها بين الأطراف التركية والأمريكية لرسم عمق وحدود المنطقة الآمنة المزمع إنشاؤها.
- 3- خرائط تحدد خطوط التماس الجديدة بين موسكو وأنقرة في إدلب ومحيطها.
- 4- خرائط روسية-إيرانية تحدد مناطق إعادة انتشار الميليشيات المدعومة من قبل الحرس الثوري الإيراني.
- 5- خرائط تتداولها واشنطن مع تل أبيب لتحديد الأهداف التي سيتم قصفها في سوريا والعراق ولبنان.

6- خرائط يتم تداولها بين المخابرات الجوية التابعة للنظام مع الموساد حول انتشار القوى في الجنوب الغربي.

ويطرح غياب المعارضة السورية -بشقيها السياسي والعسكري- عن المشهد الدبلوماسي تساؤلات حول فاعلية المؤسسات التي تدعي تمثيل المعارضة، وحول قدرتها على الاستجابة لتحولات المرحلة وتحدياتها، خاصة وأن دورها بات مقتصراً على الاستجابة (غير الناضجة) للأحداث بدلاً من المبادرة والتأثير في مجريات الأحداث.

وتلقي الوصاية الخارجية بظلال ثقيلة على قيادات المعارضة السياسية التي بات كل طرف منها يُحسب على أحد الداعمين في خارطة فرز قميئة لا تعبر عن طموحات السوريين، ولا تستشعر آلامهم ومعاناتهم، بل تمثل مصالح القوى الإقليمية المتصارعة، وتشن حملات تليخ السمعة والتخوين وخوض معارك استئصالية تستبعد النظام بصورة شبه مطلقة.

جدير بالذكر أن هذه الدراسة قد تجنبت كشف مادة أكثر حساسية حول "دبلوماسية خفية" تخوضها بعض القوى الإقليمية مع روسيا، ومع عناصر محسوبة على المعارضة، لتأهيل النظام وضمان تدفق الأموال العربية لإعادة الإعمار.

وفي ظل التراجع السياسي والعسكري لمؤسسات المعارضة وعجزها عن مواكبة التطورات، بات من الضروري أن تبادر قوى الثورة لصياغة إستراتيجية شاملة للنهوض من تلك الكبوة، والعمل على تبوء موقع مركزي في العملية السياسية، وذلك من خلال وضع خطة تستجيب لتحديات المرحلة وتتضمن ما يأتي:

1- بناء علاقات جديدة مع مختلف القوى الدولية الفاعلة.

2- استعادة هيبة المعارضة التي فقدتها بسبب ضعف أدائها وارتهاؤها للخارج.

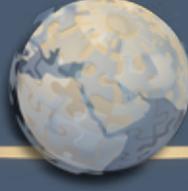
3- صياغة آلية للتعامل مع "صراع المشاريع" بين القوى الفاعلة وتوظيفها فيما يحقق أهداف الثورة.

4- استحداث آلية للعمل الدبلوماسي الاحترافي للمعارضة بدلاً عن نظام المحاصصة المنحصر في مجموعة مغلقة تحتكر التمثيل السياسي.

5- الاستعداد للتعامل مع الملفات الأكثر إلحاحاً في المرحلة المقبلة، والمتمثلة في؛ عودة اللاجئين، وإعادة الإعمار، ونزوع القوى الدولية لنبد المعارضة والتطبيع مع النظام.

وفي ظل تردد الحديث عن فقدان مؤسسات المعارضة صلاحيتها وعجزها عن التحدث باسم الثورة في المحافل الدولية؛ تتعالى الأصوات المتذمرة من إخفاقها في التعامل مع دبلوماسية "أستانة"، ومع ملف اللاجئين في تركيا ودول الجوار العربي، ومع متطلبات تخفيف معاناة نحو مليون لاجئ سوري بإدلب يبيتون في العراء... وبعد مرور أكثر من ثماني سنوات؛ بات من الضرورة أن تفكر قوى الثورة -مثل غيرها- خارج الصندوق.

Strategy
W A T C H



المرصد
الإستراتيجي

تقدير موقف

ورقة شهرية تتابع أهم تطورات الشأن السوري وتقدم التحليلات والتوصيات وآليات التعامل مع التحديات الطارئة.

5 سبتمبر 2019

المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الإيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com